الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بظهير سوسة في ما بين الحربين القلعة الكبرى وأكودة نموذجا (*)

تقديم أحمد جدي

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية
جامعة منوبة

يندرج كتاب الاستاد علي اللطيف الباحث بالمعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية في اطار كتابة التاريخ التونسي المعاصر من منطلق التاريخ المحلي والجهوي باعتماد ظهير سوسة ممثلا في القلعة الكبرى وأكودة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والغاية منه ابراز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مستوياتها وعديد تعبيراتها واستنادا الى مدونة مصدرية وأرشيفية ومرجعية هامة وثرية ومتكاملة الى حد كبير .

بنية الكتاب :

جاء الكتاب في جزأين ضم الأول 373 صفحة فيما تكون الثاني من 370 صفحة وقسمه الباحث الى ثلاثة أبواب رئيسية لمعالجة الاشكالية المركزية عبر عنها في عناوين بارزة مثل الباب الأول المجال الجغرافي والبشري

---

*) الكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر ناقشها الباحث بجامعة تونس/كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتاريخ 14 فيفري 2004 أمام لجنة متكونة من الأساتذة محمد الهادي الشريف رئيسا وخليفة شاطر مشرفا ومحمد الأزهر الغربي والكراي القسنطيني مقررين وأحمد جدي عضوا ونالت ملاحظة مشرفا جدا.

والتحولات الديموغرافية (ص ص 32–205) تعرض فيه الى أصول السكان والمجال الجغرافي والأوضاع الديموغرافية في حين تركز الباب الثاني (ص ص 206–364) على تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية من زوايا الأزمة المالية والانتعاشة الاقتصادية وأوضاع الثلاثينات من القرن العشرين. وفي الباب الثالث الذي تكون من كامل الجزء الثاني (ص ص 5–279) تفرغ الباحث لتحليل التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية بالقلعة الكبرى وأكودة باعتماد عديد المقاييس على غرار القاعدة الفلاحية والأوضاع العقارية والملكيات الجماعية والفلاحين والمزارعين والحرفيين والتجار والتجنيد والتعليم والنخب أو الأعيان عموما.

وبهذا التقسيم يكون المؤلف قد حلل موضوع بحثه في تسعة فصول متكاملة ومتنوعة ومتناغمة أتت على عديد الجوانب المادية واللامادية من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية لكل من القلعة الكبرى وأكودة بما فيهما من اختلاف وتكامل وخصوصيات في اطار المقارنة والاستنتاج على أكثر من مستوى موظفا – من أجل التدقيق والتحليل – ترسانة نظرية ومصدرية وأرشيفية ومرجعية ثرية جدا وذات علاقة مباشرة بموضوع البحث.

المدونة المعتمدة :

بالنظر الى البيبليوغرافيا المعتمدة في البحث من حيث النوعية والكم والتكامل والعلاقة بموضوع الأطروحة يمكن التأكيد على ثرائها وتنوعها وتماشيها مع البحث بما هي استندت الى دفاتر عدول الاشهاد المحليين (111 دفترا ل 20 عدلا من سوسة والقلعة الكبرى وأكودة) ودفاتر الحالة المدنية (149 دفترا) ودفاتر أصول تجارية (14 دفترا) وأصول أحكام مدنية (32 دفترا) وأرشيفات المجالس البلدية والادارات العقارية بكل من سوسة والقلعة الكبرى وأكودة ومساكن والأرشيف الوطني وأرشيف المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية والرائد الرسمي التونسي والصحافة وأعمال جامعية غير منشورة. ومن هذه الزاوية يتبين أن المدونة المعتمدة أوفت بوعدها وبحاجات الباحث في أسئلته واستنتاجاته ومقارناته. أما عن منهج التحليل الذي توخاه المؤلف فهو يتراوح بين المقارنة والتحليل والنقد والمقاربة المادية الديموغرافية والاجتماعية الثقافية لأوضاع أكودة والقلعة الكبري بين الحربين

بما يجمع بينهما من قواسم مشتركة عديدة وبما يميزهما عن بعضهما من عناصر اختلاف كثيرة دعمها الباحث بالأرقام والمصطلحات وغيرها من أدوات التحليل التاريخي.

منهجية البحث ونتائجه :

حتى يبرز الباحث خصوصيا ت موضوعه ومختلف مستوياته اعتمد منهجية واضحة المعالم والأدوات اذ كشف آليات العلاقات المحلية على أكثر من مستوى كاديموغرافيا والملكية والمبادلات وهي مسائل موثقة وفي الاتجاه ذاته حرص الأستاذ علي اللطيف على المقارنة بين المدينتين في عديد الجوانب ليبين من خلال ذلك مواطن الاختلاف والائتلاف وساعده هذا التمشي المادي الثقافي على وضع الأمور في نصابها التاريخي بما فيه من عوامل محلية ووطنية ومتوسطية ارتبطت بالثروة والملكية والعلاقات مع الخارج عبر المتوسط وشبكات التجارة وتميز البحث بالوضوح والتكامل والنقد لمقولات أو معطيات سمحت للباحث بالخروج بنتائج مهمة جدا في كتابة التاريخ المحلي وهو مبحث طريف من الواجب اثراؤه بدراسات أخرى تغطي المجال التونسي ككل ومن هذه النتائج أولوية البنية العقارية الفالحية في تركيبة المجتمع وتحديد مساراته المختلفة الى جانب العوامل الجديدة المؤثرة على تلك البنية ومنها التجارة والاقتصاد الحديث عموما نظرا لوجود القلعة الصغرى وأكودة في بوتقة سوسة وثقله على مسار الجهة ككل.

فالعمل جدي وثري ومتكامل وموثق بما يفيه الموضوعية اللازمة والحرفية في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي المحلي باعتماد مصادر كانت الى وقت قريب غير متوفرة أو غير مستعملة. ولكل ذلك الكتاب اضافة للبحث الجامعي التونسي عامة والكتابة في التاريخ المحلي تحديدا.